UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها
في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونية قبل
31 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش
(الساعة 12:00 بتوقيت نيويورك ، والساعة 18:00 بتوقيت جنيف، والساعة 19:00 بتوقيت رام الله)

UNCTAD/PRESS/PR/2024/002*
Original: English
Unofficial translation

التقرير يسلط الضوء على تدمير اقتصادي غير مسبوق في غزة، سيستغرق عقودًا من الزمن وعشرات المليارات من الدولارات لعكس اتجاهه

جنيف، 31 يناير/كانون الثاني 2024 - أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اليوم تقريرًا عن التدهور الاجتماعي والاقتصادي المروع في غزة منذ بدء العملية العسكرية في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويحدد التقرير حجم الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي والجداول الزمنية للتعافي، والآثار طويلة الأمد على الفقر وإنفاق الأسر المعيشية، ويرسم صورة قاتمة لتحديات التنمية المقبلة لسكان غزة والمجتمع الدولي.

باستخدام صور الأقمار الصناعية والبيانات الرسمية، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في غزة انكمش بنسبة 4.5% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023. ثم أدت العملية العسكرية إلى تسريع هذا الانخفاض وعجلت بانكماش الناتج المحلي الإجمالي على مدار العام بأكمله بنسبة 24% وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26.1% .

إذا انتهت العملية العسكرية الحالية وبدأت عملية إعادة الإعمار على الفور واستمر اتجاه النمو في الفترة 2007-2022 بمتوسط معدل نمو قدره 0.4 في المائة، فلن يتمكن الاقتصاد من استعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 في غزة إلا في العام 2092 مع استمرار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والظروف الاجتماعية والاقتصادية في التدهور. ومع ذلك، حتى في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% سنويًا، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة لن يعود إلي المستوي الذي حققه في عام 2006 - قبل الحصار - إلا في عام 2035.

إن تعافي اقتصاد غزة من العملية العسكرية الحالية سيتطلب التزاما ماليا، يعادل عدة أضعاف المبلغ الذي كان مطلوب للتعافي بعد العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة عام 2014، وهو 3.9 مليار دولار، وسيتطلب جهدا دوليا متضافرا لاستعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة ما قبل الحرب.

اقتصاد غزة

كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة مزرية في عام 2022 والنصف الأول من عام 2023، حيث يعيش أكثر من مليوني شخص من سكان غزة في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان في العالم ويعانون من عدم كفاية المياه النظيفة، وإمدادات الكهرباء المتقطعة، وعدم وجود نظام صرف صحي مناسب. وكان ثلثا السكان يعيشون في فقر، وكان 45% من القوة العاملة عاطلة عن العمل قبل بدء العملية العسكرية الأخيرة.

* **جهة الاتصال**: UNCTAD Communications and Information Unit, Catherine Huissoud+41 22 917 55 49, +41 79 502 43 11, catherine.huissoud@unctad.org, http://unctad.org/press.
من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجي التسجيل على الرابط: https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx .

ويؤكد تقييم الأونكتاد أن استعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل بدء العملية العسكرية في غزة ستستغرق عقودا من الزمن، وتتطلب مساعدات خارجية كبيرة. اعتبارًا من منتصف عام 2023، واجه مليونا من سكان غزة تحديات اقتصادية ومعيشية صعبة. وقد أدت العملية العسكرية المستمرة إلى نزوح 85% من سكان غزة داخلياً، ووقف الأنشطة الاقتصادية وتفاقم الفقر والبطالة.

وبحلول ديسمبر 2023، ارتفعت البطالة إلى 79.3%. وفي الوقت نفسه، تضرر أو تدمر كلياً 37,379 مبنى ، أي ما يعادل 18% من إجمالي المباني في قطاع غزة، جراء العملية العسكرية. إن قطاع غزة، الذي يقارب الأطفال نصف عدد سكانه، أصبح الآن غير صالح للسكن تقريبًا حيث يفتقر الناس إلى مصادر الدخل والوصول إلى المياه، والصرف الصحي، وخدمات الصحة والتعليم.

الأونكتاد يحث على اتخاذ إجراءات

ويسلط الأونكتاد الضوء على الحاجة الملحة لكسر دائرة التدمير الاقتصادي التي جعلت 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية. ويحذر التقرير من أن العودة إلى الوضع الذي ساد قبل العملية العسكرية ليس خيارا.

وستعتمد إمكانية وسرعة التعافي في غزة على سرعة إنهاء العملية العسكرية، ومشاركة المانحين، وأداء النمو اللاحق. ويشير تحليل السيناريو المتفائل إلى أنه حتى مع وقف العملية العسكرية الإسرائيلية على غزة فوراً، فإن إعادة غزة إلى مستوى الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي كانت سائدة قبل اندلاع المواجهة الحالية قد يستغرق عقودا من الزمن وسيتطلب وجود برنامج إنعاش ممول ومدعوم بالكامل من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، يحذر تقييم الأونكتاد من أن المرحلة الجديدة من إعادة التأهيل الاقتصادي لا يمكن أن تتخذ ببساطة هدفاً يتمثل في العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023. ولا بد من كسر الحلقة المفرغة للتدمير وإعادة الإعمار الجزئي. إن القيود الاقتصادية التي تواجهها غزة، والتي تعود جذورها إلى 57 عامًا من الاحتلال والحصار المستمر منذ 17 عامًا، تتطلب فهمًا شاملاً واستراتيجيات واقعية لإطلاق إمكانات النمو من خلال تدابير تشمل اعادة بناء مطار غزة الدولي (غير صالح للعمل اليوم)، وبناء ميناء بحري وتمكين الحكومة الفلسطينية من تطوير حقول الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في التسعينيات في البحر الأبيض المتوسط قبالة شاطئ غزة للمساعدة في تمويل إعادة إعمار البنية التحتية.

ويشدد التقرير على أهمية تقديم دعم فوري وقوي لموازنة الحكومة الفلسطينية. ومن شأن هذا الدعم أن يساعد في منع توسيع الانهيار من خلال الحفاظ على الحوكمة، وتقديم الخدمات الأساسية، ودعم الطلب الكلي من خلال دفع الرواتب وتسوية المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص. حيث انخفضت المساعدات الخارجية من إجمالي ملياري دولار، أو 27% من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2008، إلى 550 مليون دولار، أو أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2022.

ويؤكد الأونكتاد أن حل أزمات غزة يتطلب إنهاء العملية العسكرية ورفع الحصار، كخطوة محورية نحو تحقيق حل الدولتين على حدود عام 1967، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الأونكتاد يحث الجهات المانحة والمجتمع الدولي على الاعتراف بأن القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وتحديدا في غزة، تمتد إلى ما هو أبعد من المواجهة الأخيرة.

ويؤكد الأونكتاد أن حل أزمات غزة يتطلب إنهاء العملية العسكرية ورفع الحصار، كخطوة محورية نحو تحقيق حل الدولتين على حدود عام 1967، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الأونكتاد يحث الجهات المانحة والمجتمع الدولي على الاعتراف بأن القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وتحديدا في غزة، تمتد إلى ما هو أبعد من المواجهة الأخيرة.

نبذة عن الأونكتاد

الأونكتاد هو منظمة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وهو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964.

الأونكتاد جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي يبلغ عدد أعضائها 195 دولة، وهو أحد أكبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. يدعم الأونكتاد الدول النامية بهدف الوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر عدالة وفعالية.

يقدم الأونكتاد التحليل الاقتصادي والتجاري، وييسر بناء توافق الآراء، ويقدم الدعم التقني لمساعدة الدول النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

*** ** ***